المستشفيات الخاصة.. اتساع دائرة الموت في ظل غياب الرقابة والمحاسبة

من يتحمل إزهاق الأرواح البريئة؟

كيف تكون المتاجرة بحياة المواطنين؟

«الأمناء» تقرير/ هشام الحاج - بسام البان:

تشير التقارير والإحصاءات أن بلادنا تتكبد سنويا أكثر من 900 مليون دولار على نفقات العلاج بالخارج نتيجة لتردي الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية وازدهارها في المستشفيات الخاصة، حتى أصبحت تتاجر بحياة المواطنين.

وكثيرة هي القصص التي نسمعها كل يوم وتتداولها الأخبار في مختلف وسائل الإعلام عن حوادث تحصل لعدد من المواطنين في مختلف المستشفيات الحكومية والخاصة، ربما يرجح أسبابه لتدهور قطاع الصحة بشكل عام في عموم البلاد وغياب الرقابة المباشرة والمستمرة من الحكومة ووزارة الصحة على المستشفيات.

ليس البلاء والمرض الذي يجنيه المحموم من زيارته المستشفى فحسب، بل يصاب أيضا بداء الدَّين وفراغ الجيب، خاصة في المستشفيات الخاصة, وهذا هو موضوعنا اليوم الذي سنحاول من خلال هذه الوقفة استعراض جزء يسير من هموم الأمراض والزائرين للمستشفيات، سواء خرجوا أحياء أو أموات.

أخطاء طبية

هناك الكثيرون من المرضى أصبحوا أيضاً ضحايا للأخطاء الطبية لضعف الكفاءة لدى بعض الأطباء العاملين في مرافق الصحة بالبلد، حكومية وخاصة، إما لعدم التشخيص الصحيح، أو نتيجة أدوية فاسدة ومهربة تغرق السوق المحلي لغياب الرقابة والقانون، أو أنه صرف لهم علاجات لا علاقة لها بإصابات أولئك المرضى، المهم أن هناك استنزاف للمواطن مادياً وصحياً قادت البعض منهم إلى المقابر بعد انتهاء كل شيء!

أصبحت المستشفيات الخاصة مقابر مفروشة تنهش جيوب البشر وتحتجز سياراتهم بالسلاسل وتبيع بعضها لأجل السداد وترفض الإفراج عن الجثامين لفقدان الثقة، التي أصبحت قضية بحد ذاتها يطول تناولها.

نماذج وأمثلة

الطفل ريان أحمد ذيبان العولقي، دخل يمشي على رجليه إلى (مستشفى النقيب) لإجراء عملية كسر في ساقه، وخرج من النقيب جنازة على الأكتاف، والسبب إهمال طبي في زيادة جرعه البنج، دقائق قليلة كانت كفيله بزهق روح الطفل، عندما يتخرج الطبيب بالغش، ويتم توظيفه بالوساطة، فتكون النتيجة قاتل بدرجة طبيب!

الحاج محمد خان، والد الزميل الصحفي أنور خان، كان قد تم إسعافه إلى مستشفى خليج عدن وظل في الطوارئ يصارع الموت والأطباء والممرضون يعجزون عن تشخيص حالته الصحية، ونتيجة للإهمال وقلة الخبرة توفي الحاج محمد خان.

في زمن كثرت فيه الأخطاء الطبية في بلادنا وأعداد الضحايا يزيد يوما بعد يوم، من يتحمل إزهاق هذه الأرواح البريئة؟ ؟

تفاصيل خطيرة عن طرق استنزاف المواطن ماديا وصحيا

هكذا أصبحت المستشفيات الخاصة مقابر مفروشة تنهش جيوب البشر!

الأخطاء الطبية واردة في كل الدول لكن سياسة المحاسبة تكون حاضرة للحد من تكرار هذه الأخطاء والمحاسبة الشديدة لمرتكبيها.

الطفل ريان والحاج محمد خان ليسوا الأول ولن يكونوا الأخير في زمن الاستهتار واللا مبالاة بأرواح البشر للأسف الشديد والله المستعان.

المريض سلعة تجارية!

حالات كثيرة عانت وتعاني من تعامل المستشفيات الخاصة مع المرض كسلعة تجارية فقط للربح، وتعجب من عدم وجود الطابع الإنساني لدى أصحاب تلك المستشفيات.

فيما تعمل المستشفيات الخاصة على عدم قبول أي حالة مرضية إلاّ بمبلغ العربون، تقوم أيضاً تلك المستشفيات على احتجاز جثث المرضى الذين يتوفاهم الأجل ويخطفهم الموت من بين أيدي تدعي قدرتها على التطبيب بسبب مبالغ متبقية ولا يتم الإفراج عن جثث الموتى إلا بعد دفع تلك المبالغ، أو يتم وضع رهن.

اتساع دائرة الموت

وتتسع دائرة الموت في المستشفيات الخاصة أكثر من الحكومية، وبحسب تقارير منظمات صحية دولية أن نسبة المتوفين من المرضى المتداوين في المستشفيات الخاصة تصل إلى (20)% سنوياً فيما تقل النسبة في المستشفيات الحكومية حيث لا تتعدى الـ(10)%.

وأرجع التقرير الأمر إلى أن عدد المستشفيات الخاصة في اليمن أكثر من الحكومية بنسبة 300 % وأيضاً إقبال المواطنين على المرافق الصحية الخاصة هروباً من المرافق الحكومية التي يتفشى فيها الفساد والمحسوبية حتى في عمل التطبيب.

يعمل الأطباء في المستشفيات الخاصة على تقرير أدوية بكميات كثيرة خاصة لمن هم في غرفة العمليات أو في الرقود رغم عدم الحاجة لها ويفرضون على قليلي الوعي شراءها من صيدليات المستشفيات نفسها، لأن الأطباء يتحصلون على نسبة من كل ذلك، وهذا ما يؤكده أكثر المواطنين وما تؤكده شكاويهم.

غياب الرقابة

أصبحت المستشفيات الخاصة، إلى جانب ما تمارسه من تسويق الأطباء، تمارس دعاياتها لأنشطتها التجارية، دون أي رادع، ويمارسون أعمالهم تلك في استخفاف بالناس لأنهم في وطن تبلغ فيه الأمية ذروتها، ويحق لأيٍّ كان أن يفعل ما يشاء فلا وجه للمقارنة، فما تجده اليوم في المستشفيات الحكومية قد تجده في المستشفيات الخاصة، لأن هناك غياباً للرقابة، وأصبح الكل يبحث عن المال، فلا الدولة تعي الأمر ولا وزارة تقوم بدورها ولا متخصص يدرك الخطر، فالأمية والجهل في البلد أصبحت تسيطر على كل شيء، وفي كل شيء، ونتساءل: متى نعيد الثقة للجميع؟ ومتى نجعل واقعنا الصحي أفضل؟ ومتى تصير الرعاية الصحية وقانون التأمين الصحي شيئاً مفروضاً وواقعاً وبخطوات مدروسة لحماية الجميع؟

الثراء السريع

أصبحت معظم المستشفيات الخاصة مراكز لصيد جيوب المواطنين من قبل مستثمري الفرصة الذين وجدوا في الوضع الحالي فرصة سانحة لممارسة هواية الإثراء في ظل ضعف الخدمات الصحية التي تقدمها المرافق الحكومية، والتي قد لا تفي بنسبة بسيطة من حاجة السكان إلى الخدمات الطبية والإسعافات الأولية سواء في الأرياف أو المدن.

إن عيب المستشفيات الخاصة أنها لا تفكر بغير زيادة الدخل، وليس تحسين الخدمة الطبية التي تقدمها، وهذه للأسف الشديد لا وجود له في بلد آخر، فمثلاً بالخارج المستشفيات والمراكز الصحية تحرص على ثقة الناس بها من خلال تقديم خدمات راقية ويحاول أصحاب هذه المرافق إشعار المريض وأسرته أنهم حريصون على صحته من مختلف الاتجاهات من نظافة وخدمة، مما يشعر المريض وأسرته بالاطمئنان من العناية وبساطة الروتين وغير ذلك.

وتستمر المعاناة

وتستمر معاناة المواطنين البسطاء هروبا من الأوبئة والأمراض المنتشرة لجحيم المستشفيات الخاصة بحثا عن العلاج، لكنهم بحاجة لتدخل وزارة الصحة للإشراف والرقابة عليها خوفا من ارتفاع معدلات حالات الوفاة